قضايا

تريد «حماس» صيغةَ اتّفاق شامل يضمن إيقاف الحرب على قطاع غزّة، وعودة النازحين، وإعادة الإعمار. وكانت المساعي الإسرائيلية دائماً، المتمثّلة في شخص نتنياهو، ترمي إلى استعادة الأسرى الإسرائيليين من دون دفع ثمن باهظ متمثّل باتفاقٍ لوقف إطلاق النار، والانسحاب من قطاع غزّة

حماس ماذا بعد؟
«اليوم التالي» للحرب [2/1]

جميل مازن شقورة

فلسطينيون يعودون إلى ديارهم بعد انسحاب الاحتلال من شرق خانيونس، 30/ 7/ 2024 (الأناضول)

في السابع من أكتوبر/تشرين الأول 2023، نفّذت حركة حماس عمليات عسكرية هجومية متزامنة على مقارّ عسكرية إسرائيلية، وفي المستوطنات المحاذية لقطاع غزّة، واخترقت الحدود مهاجمةً فرقة غزّة (فرقة عسكرية بالجيش الإسرائيلي تعمل في قطاع غزّة). تبنّت الحركة هذه العمليات مرحلةً أولى من معركة أطلَقت عليها اسم «طوفان الأقصى»، إذ أعلنت حركة حماس أنّ الأهداف الرئيسية وراء هذه العمليات هي بداية «معركة التحرير» لإعادة الأراضي الفلسطينية المحتلة كلّها، وبناء دولة فلسطينية بعد تحريرها من الاحتلال الإسرائيلي، وذلك على لسان القائد العام لكتائب القسّام، محمّد الضيف، في كلمة مُسجّلة بُثّت صباح 7 أكتوبر 2023.

بعد هذه الضربة، استعاد الجيش الإسرائيلي السيطرة على الحدود مع قطاع غزّة، بعد معارك عسكرية مع مقاتلي كتائب القسّام، وفصائل مقاومة أخرى، بعد ثلاثة أيام من «طوفان الأقصى»، ثمّ شنّت إسرائيل حرباً برّية وبحرية وجوّية شرسةً على قطاع غزّة. ومنذ ذلك الحين، أصبحت النقاشات تدور بشأن «اليوم التالي» للحرب، لكنّ هذه التحليلات كانت تقتصر على استعراض الرؤية الإسرائيلية لذلك اليوم، من دون الالتفات إلى أنّ هناك طرفاً آخَر في هذه الحرب. يسعى هذا المقال إلى كشف رؤية حركة حماس لـ«اليوم التالي»، طرفاً فلسطينياً أساساً في الحرب، وبوصفها الجهة المسؤولة عن حكم قطاع غزّة في مدار الـ17 عشر عاماً الماضية.

يُسلّط هذا المقال الضوء على سيناريوهات «اليوم التالي»، انطلاقاً من الأهداف التي وضعتها حركة حماس في 7 أكتوبر 2023، ومجريات حرب الإبادة، جنباً إلى جنب مع الأهداف التي وضعتها إسرائيل لحرب الإبادة التي تشنّها على قطاع غزّة منذ حوالي عشرة أشهر. كما يناقش المقال جولات المفاوضات، التي أجريت بوساطة الولايات المتّحدة وقطر ومصر، بهدف التوصّل إلى وقفٍ لإطلاق النار دائم، وتعكس الحرب في غزّة في خضم تلك المساعي مشهداً مُعقّداً من المفاوضات، الأمر الذي يفتح المجال لاستعراض تصوّر حركة حماس لـ«اليوم التالي» للحرب.

أهداف السابع من أكتوبر والحالة التفاوضية

تمثلت أهداف حركة حماس في 7 أكتوبر 2023 في فكّ الحصار عن قطاع غزّة، وتوجيه ضربة استباقية لهجوم كانت تنوي إسرائيل شنّه بعد الأعياد اليهودية، بالإضافة إلى القضاء على فرقة غزّة، بوصفها الفرقة المسؤولة عن الحصار الواقع على القطاع، وتنفيذ عمليات الاغتيال فيه، بحسب ما أعلنه نائب المكتب السياسي لحركة حماس صالح العاروري، بالإضافة إلى ما أعلنه الناطق العسكري باسم كتائب القسّام، أبو عبيدة، في كلمة مُصوّرة، من أنّ عمليات السابع من أكتوبر ترتبط «بأقدس قضيتَين»؛ المسجد الأقصى والأسرى.

في الجهة الأخرى، شنّ جيش الاحتلال الإسرائيلي عمليةً عسكريةً تحت اسم «السيوف الحديدية»، ووافق مجلس الوزراء الإسرائيلي على تشكيل حكومة طوارئ ومجلس حرب. وبدأت إسرائيل حملتها العسكرية جوّاً وبرّاً وبحراً على قطاع غزّة، بهدف القضاء على قدرات «حماس» العسكرية، واستعادة الأسرى أحياءً، واستعادة الأمن، وقوّة الردع الإسرائيليَّين. عكست الحالة التفاوضية في غزّة، في مدى الأشهر الماضية، تعقيداتٍ وتحدّياتٍ كبيرةً في المستوى الدولي والإقليمي. بدأت المفاوضات والمبادرات منذ أوائل أكتوبر 2023 بمحاولات مُتعدّدة للتوصّل إلى وقف إطلاق نار دائم في القطاع، وهو ما يمكن تقسيمه بين مرحلتَين. الأولى، المحاولات عبر المؤسّسات الدولية، ودورها في المساهمة في الضغط علي إسرائيل إلى حدّ ما. والثانية، عبر الوسطاء الإقليميين والدوليين (الولايات المتّحدة وقطر ومصر). نستعرض جدولاً زمنياً للحالة التفاوضية في المستويَين:

في أكتوبر 2023، بدأت أولى المحاولات، فتقدّمت روسيا بمشروع قرار في مجلس الأمن الدولي يهدف إلى وقف إنساني لإطلاق النار وقفاً فورياً ودائماً، لكنّ مشروع القرار لم يحصل على الأغلبية اللازمة، تلاه مشروع قرار برازيلي لإدخال مساعدات إنسانية، ولكنّه اصطدم بالفيتو الأميركي. بعد المشروعَيْن البرازيلي والروسي في مجلس الأمن، تقدّم الأردن بمشروع قرار باسم المجموعة العربية في الجمعية العامة، يدعو إلى «هدنة إنسانية فورية ودائمة ومستدامة، تفضي إلى وقف الأعمال العدائية، وتوفير السلع والخدمات الأساسية للمدنيين، في شتّى أنحاء غزّة، فوراً ومن دون عوائق»، واعتمدت الجمعية العامة القرار بعد حصوله على أغلبية بواقع 120 صوتاً، وهو ما يُعتبَر أوّل قرار دولي يُعتمَد، ينادي بوقف إطلاق النار.

في نوفمبر/تشرين الثاني 2023، طلبت إسرائيل من سكّان شمال ووسط مدينة غزّة النزوحَ نحو جنوب القطاع تمهيداً لدخولها البرّي، بهدف توجيه ضربات عسكرية لحركة حماس، وأعلنت الولايات المتّحدة موافقة إسرائيل على هدنٍ إنسانيةٍ في غزّة، وأعلن الجيش الإسرائيلي أنّها وقف تكتيكيّ لإطلاق النار مدة أربع ساعات يومياً، بهدف السماح لسكّان القطاع بالنزوح جنوباً، ودخول المساعدات الإنسانية إلى القطاع. تلا ذلك الإعلان اعتماد مجلس الأمن الدولي قراراً قدّمته مالطا، يدعو إلى إقامة هُدنٍ مستمرّة وممرّات إنسانية في كل أنحاء قطاع غزّة. كان هذا أول نجاح في الوصول إلى وقف إطلاق نار جزئي بعد الضغوط الدولية. بعد جهود الوسطاء تمّ التوصل إلى اتفاق هدنة إنسانية مُؤقّتة، يهدف إلى إدخال المساعدات إلى قطاع غزّة. في المقابل، تسلّم «حماس» أسرى مدنيين بحوزتها، في مقابل تحرير إسرائيل أسرى فلسطينيين من الأطفال والنساء المُحتجزين في سجونها. تم الاتفاق على هدنةٍ لأربعة أيّام قابلة للتمديد بين الطرفَين، واستمرّت الهدنة أربعة أيّام، بالإضافة إلى تمديدها يومَين إضافيَّين (50 إسرائيلياً في مقابل 150 فلسطينياً).

في ديسمبر/كانون الأول 2023 تقدّمت جنوب أفريقيا بدعوى ضدّ إسرائيل أمام محكمة العدل الدولية، بتهمة «الإبادة الجماعية»، كما تزامن ذلك مع أولى المُقترَحات، التي وُضِعت أمام الطرفَين لوقفٍ دائم لإطلاق النار، وهما مُقترَح قدّمه الوسيط القَطري، ومُقترَح آخر عبر الوسيط المصري، ودعا المُقترَحان إلى وقفٍ إطلاق النار مدّةَ شهرٍ أو أسابيع قليلة، وإطلاق سراح 40 إلى 50 أسيراً إسرائيلياً، على أن تنتقل المفاوضات إلى مرحلة ثانية أكثر تعقيداً، تشمل انسحاب الجيش الإسرائيلي من قطاع غزّة جزئياً، والانتقال إلى المرحلة الثالثة من المفاوضات، والمتمثّلة في الوصول إلى صفقةِ تبادلٍ شاملةٍ بين الطرفَين، وإيقاف الأعمال القَتالية. ولاحقاً، أصدرت الفصائل الفلسطينية بياناً تقول فيه إنّه لا اتفاقَ ولا تبادلَ أسرى من دون وقفٍ شاملٍ للعدوان على الشعب الفلسطيني.

> مُقترَح وقف إطلاق النار الذي طُرح في بداية إبريل 2024، هو في الأساس مُقترَح أميركي، تكفّل الوسيطان القطري والمصري بتطويره مُقترَحاً لوقف إطلاق النار
>
> فشلت الجهود التي يقوم بها الوسطاء في المفاوضات بسبب عدم وجود أرضيةٍ مشتركة بين الطرفَين، وعدم جدّية الطرف الإسرائيلي في المحادثات

في يناير/كانون الثاني وفبراير/شباط (2024)، طلبت محكمة العدل الدولية من إسرائيل القيام باتّخاذ «تدابيرَ مُؤقّتةٍ» لضمان حماية المدنيين في قطاع غزّة، وقدّمت الجزائر مشروعَ قرارٍ «غير قابل للتعديل»، يُطالب بوقفٍ فوريٍّ لإطلاق النار في قطاع غزّة، وذلك لأسباب إنسانية. صوّت 13 عضواً لصالح المشروع، لكنّه أُسقط بالفيتو الأميركي. بعد اجتماع باريس الأول، تمخّض عنه المُقترَح الثاني لاتفاق وقف إطلاق النار عبر الوسطاء، وهو الذي قوبل بردّ إيجابي من «حماس»، بحسب القيادي في الحركة أسامة حمدان الذي أضاف أنّ الحركة قدّمت ملاحظاتها بما يضمن وقف إطلاق النار الشامل والتامّ، وعاد لاحقاً ليصرح، في 12 فبراير 2024، بأنّ الحركة وافقت على المُقترَح، إلّا أنّ الاحتلال تراجع عن مُقترَح باريس نفسه، ووضع شروطاً وعقبات تَعوق التوصّل إلى اتفاق، وأنّ ردّ الطرف الإسرائيلي لا يتناسب مع مطالب الحركة للموافقة على اتفاق وقف إطلاق النار، ووصف بنيامين نتنياهو المُقترَح بأنه «خيال».

في مارس/آذار 2024، أصدرت محكمة العدل الدولية قراراً يطالب إسرائيل باتخاذ الإجراءات الضرورية والفعّالة لضمان دخول المساعدات الإنسانية، وتوفير الخدمات الأساسية لقطاع غزّة. لاحقاً، في الشهر نفسه نجح مجلس الأمن باعتماد قرار يطالب بوقف إطلاق النار في غزّة خلال شهر رمضان، على أن يُفضي إلى وقفٍ إطلاقِ نارٍ دائمٍ ومستدام. تزامناً مع الدعوات إلى وقف إطلاق النار في شهر رمضان، عُقِد مُؤتمَر باريس الثاني، الذي أصدرت حركة حماس لاحقاً تصريحاً صحافياً يتعلّق بالإطار الثاني للاتفاق، تقول فيه إنّ الحركة أبدت المرونة المطلوبة للتوصّل إلى اتفاق يُفضي إلى وقف شامل للحرب على قطاع غزّة، كما أكّد إسماعيل هنيّة، في كلمة ألقاها، أنّ الحركة تُفاوِض للتوصّل إلى اتفاق على أساس خمسة مبادئ وهي: وقف إطلاق النار الشامل، والانسحاب الكامل لجيش الاحتلال من أراضي القطاع كلّها، وعودة النازحين بشكل كامل ومن دون شروط، وتأمين القضايا الإنسانية بما فيها من إغاثة وإيواء وإعمار، وإنهاء الحصار، ثمّ الوصول إلى صفقة مُشرّفة بموجبها يُتبادل الأسرى، كما أعلن أنّه يتوجّب على الاتفاق أن يتمّ في ثلاث مراحل، وأن يكون بضمانات دولية لإلزام الاحتلال به.

في إبريل/نيسان 2024، بحسب مصدر خاص في حركة حماس، فإنّ مُقترَح وقف إطلاق النار الذي طُرح في بداية إبريل، وهو في الأساس مُقترَح أميركي، تكفّل الوسيطان القطري والمصري تطويره مُقترَحاً لوقف إطلاق النار. لاحقاً، في 6 مايو/أيّار، أبلغ إسماعيل هنيّة الوسطاءَ موافقة الحركة على المُقترَح المُقدّم من طرفهم. لاحقاً فشل المُقترَح في أن يكون اتفاقاً لوقف إطلاق النار، بسبب رفض إسرائيل الانسحاب من قطاع غزّة، وأنّها تريد اتّفاقاً فضفاضاً يتيح لها العودة إلى الحرب بعد المرحلة الأولى من المُقترَح.

في بداية مايو 2024، أصدرت حركة حماس تصريحاً صحافياً بأنّ وفداً من الحركة سيذهب إلى القاهرة لاستكمال المباحثات بناءً على المُقترَح الذي طُرح عليهم في إبريل الماضي، وأنّ الحركة تُؤكّد تعاطيها مع المُقترَح بروح إيجابية. في هذه النقطة أكّد المصدر الخاص داخل حركة حماس أنّ إسرائيل قامت بالردّ على تعديلات «حماس» بتعديلات جديدة بتاريخ 6 يونيو/حزيران، ثمّ اعتُبرت هذه التعديلات ما عُرف لاحقاً بـ«مُقترَح بايدن»، وأنّه لا يوجد مُقترَح من بايدن في الأساس، وإنّما مبادئ وخطوط عامّة أعلنها الرئيس الأميركي في خطابه.

فشلت حتّى اللحظة الجهود التي يقوم بها الوسطاء (الأميركي والقطري والمصري)، بسبب عدم وجود أرضية مشتركة بين الطرفَين، وعدم جدّية الطرف الإسرائيلي في المحادثات. فتريد «حماس» صيغةَ اتّفاق شامل يضمن إيقاف الحرب على قطاع غزّة، وعودة النازحين، وإعادة الإعمار، وفكّ الحصار عن القطاع، وعقد صفقة تبادل. في المقابل، كانت إسرائيل تسعى في جولات المفاوضات كلّها إلى تخفيف العبء، والانقسام الداخلي، بسبب قضية الأسرى المحتجزين لدى حركة حماس والفصائل الأخرى، وكانت المساعي الإسرائيلية دائماً، المتمثّلة في شخص نتنياهو، ترمي إلى استعادة الأسرى الإسرائيليين من دون دفع ثمن باهظ متمثّل باتفاق لوقف إطلاق النار، والانسحاب من قطاع غزّة.

(باحث فلسطيني)

محاولات وقف إطلاق النار

في أكتوبر/تشرين الأول 2023، بدأت أولى المحاولات لوقف إطلاق النار، فتقدّمت روسيا بمشروع قرار في مجلس الأمن الدولي يهدف إلى وقف إنساني لإطلاق النار بشكل فوري ودائم، لكنّ مشروع القرار لم يحصل على الأغلبية اللازمة، تلاه مشروع قرار برازيلي لإدخال مساعدات إنسانية، ولكنّه اصطدم بالفيتو الأميركي. ثم تقدّم الأردن بمشروع قرار باسم المجموعة العربية في الجمعية العامة، يدعو إلى «هدنة إنسانية فورية ودائمة ومستدامة»، واعتمدت الجمعية العامة القرار بعد حصوله على أغلبية بواقع 120 صوتاً.